اصلاح المالية العمومية يعزز مشروع تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر
دراسة تجربة المملكة المغربية

Public Budget System in Algeria
- Studying the Moroccan Experience -

كوثر صخراوي*
جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر
مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية بالجزائر
k.sakhraoui@univ-blida2.dz

عثمان مداحـي
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
القليعة ، الجزائر
atmmedda@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 **تاريخ القبول: 2021/06/12** **تاريخ النشر: 2021/06/30**

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى دور الإصلاحات على مستوى المالية العمومية في تحديث نظام الميزانية العامة، وذلك من خلال دراسة تجربة المملكة المغربية بهدف الاستفادة من مقاربتها الجديدة في التدبير المالي والانتقال إلى ميزانية البرامج القائمة على نجاعة الأداء، وتخطي العراقيل التي واجهتها؛

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بدراسة مدى أهمية دعم الهيئات الدولية في تعزيز الشفافية المالية والمساءلة عبر التحكم في توازن النظام الميزانياتي وتحديد آلياته، إضافة إلى مساهمة اصلاح قوانين المالية في تحديث نظام الميزانية العامة، وتوصلنا أنه رغم اطلاق الجزائر جملة من الإصلاحات المالية تشمل تحديث نظام الميزانية العامة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المالية العمومية، إلا أن نتائجها مازالت مرهونة بتفعيل القانون العضوي الجديد 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف لاعتماد اتجاهات حديثة في تسيير الميزانية العامة مبنية على مقاربة ميزانياتية متوسطة المدى.

الكلمات المفتاحية: المالية العمومية، ميزانية البرامج، نجاعة الأداء، المساءلة، قانون عضوي.

تصنيف JEL: H61 ; E62

Abstract: This study addresses the role of reforms at the level of the public finance in modernizing the public budget system, by studying the Moroccan experience with a view to benefiting from its new approach to

---

* المؤلف المراسل

financial management and moving to the budget of programs based on performance efficacy, and to overcome the obstacles encountered.

The analytical, descriptive approach was drawn upon to examine the importance of supporting international bodies in enhancing financial transparency and accountability by controlling the balance of the budget system and defining its mechanisms, in addition to the contribution of financial law reform to modernizing the public budget system, We concluded that despite Algeria's financial reforms, that include modernizing the public budget system to keep pace with developments in the field of public finance, but its results are still dependent on the implementation of the new organic law 15-18 related to finance laws, which aims to adopt modern trends in the conduct of the public budget based on an intermediate budget approach Term.

Keywords: Public Finance, Program Budget, Performance Efficiency, Accountability, Organic Law.

JEL classification : H61 ; E62

مقدمة:

ينصرف اصلاح المالية العمومية الى النظر في تشكيل وصياغة قوانينها وآليات تخصيص إيراداتها وترشيد نفقاتها، وهناك العديد من الدول السباقة في مجال الإصلاحات المالية، على غرار المملكة المغربية التي عملت على تبني هذه الإصلاحات منذ عشرين سنة بعدما استفادت هي الأخرى من تجارب دول رائدة، فقامت بتكريس مقاربة جديدة لتدبير المالية العمومية من خلال تحديث ميزانيتها، وتقوية شفافية المالية العمومية واعتمادها على مبدأ التقييم والمساءلة.

فالجزائر هي الأخرى مازالت تريد الاستفادة والبحث عن مقاربات دولية لإصلاح ماليتها العمومية من شأنها تدعيم مشروع تحديث وعصرنة نظام الميزانية العامة للدولة، الذي مازال يتخبط في مشاكل وعقبات قانونية وإدارية، فاعتمدنا دراسة تجربة المملكة المغربية بحكم الخلفية التاريخية والثقافية بين البلدين، بالإضافة الى تقارب الأنظمة االميزانياتية والمحاسبية واعتمادهما على منهج نفس الدولة (فرنسا) في مشروع تحديث الميزانية العامة، الا ان المغرب تقدمت أكثر في مجال الإصلاح لعدة اعتبارات يمكن تقييمها والاستفادة من دروسها في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فإشكالية دراستنا تتمحور على:

كيف يمكن لإصلاح المالية العمومية المساهمة في تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر من خلال تجربة المملكة المغربية؟

فرضيات الدراسة: وللاجابة على الاشكالية تم وضع الفرضيتين التاليتين:

1- اصلاح المالية العمومية بما يضمن الشفافية و المساءلة و تحديث نظام الميزانية العامة للدولة، يتطلب دعم الهيئات الدولية ذات العلاقة;

2- تفعيل مشروع القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية يساهم في تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر، لتبنيه الأطر الحديثة لتفعيل نجاعة الأداء والشفافية والمصداقية في الميزانية العامة.

دراسات سابقة: نظرا لحداثة الموضوع فلا توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومنها: – "دراسة حكيم بجطو" بعنوان "أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر"، كان الهدف منها تقييم أداء الموازنة العامة وحوكمة القطاع العام، وتوصل إلى ضرورة تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى المنظمات والدولية والتحكم في استخدام الموارد العامة.

–دراسة "ناصر دادي ددون" بعنوان "إصلاح الميزانية في الجزائر:نحو الحوكمة التي تركز على الأداء"، كان الهدف دراسة أداء التسيير العمومي وكيفية زيادته كأساس لتحديث الميزانية العامة، وتوصل إلى ضرورة تغيير أنظمة المحاسبة والتسيير الموازني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية والمالية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع اصلاح المالية العمومية أهمية كبيرة في مختلف الدول خاصة النامية منها، لتعزيز الشفافية والمصداقية في ميزانية العامة عبر التحكم في آلياتها وتفعيل نجاعة أدائها المالي والإداري، وهذا ما تعمل الجزائر لتحقيقه من خلال ما تستخلصه من دروس وتجارب لتطبيقها على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

– دراسة المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها اصلاح المالية العمومية، ومساهمتها في تحديث الأنظمة الميزانياتية;

– التعرف على التجربة المغربية في مجال اصلاح ماليتها وانتقالها إلى المقاربة القائمة على النتائج ;

– تقييم تجربة المملكة المغربية ودراسة واقع ومتطلبات عملية تحديث الميزانية في الجزائر، وما يمكن ان تستخلصه من دروس.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتحليل المحتوى في الدراسة، لمساعدته في وصف المحتوى وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام، والحصول على تقديرات دقيقة وجمع البيانات وتصنيفها وتبويبها، ليتم تحليلها بشكل كاف ومعمق، إضافة إلى تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها من خلال عرض جداول وأشكال بيانية تسهل فهم المحتوى، والخروج في الأخير باستنتاجات ذات دلالة لبلوغ أهداف الدراسة.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ودراسة مدى صحة الفرضيات قمنا بتسليط الضوء على الاطار النظري للمالية العمومية، ثم دراسة تجربة اصلاح المالية العمومية بالمملكة المغربية ودورها في تحديث الميزانية العامة، ليتم في الأخير تحليل وتقييم هاته الاصلاحات واسقاطها على الجزائر، ونختم دراستنا بالنتائج والتوصيات عن عوامل نجاح تطبيقها.

أولا. الإطار النظري للمالية العمومية:

يعتبر مجال المالية العمومية من بين المجالات الأكثر تأثرا بالعولمة الاقتصادية والمالية، وقد مر بتطورات جوهرية نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فزادت أهميته وتطورت وظائفه.

1. نشأة وتطور علم المالية العامة:

لم يكن في عهد الحضارات القديمة علم خاص بالمالية العامة، انما كانت هناك بعض الأعراف التي نظمت أمور الدولة المالية بما يتفق ومفهوم الدولة لحارسة، ففي عهد الفراعنة كانت لديها أنظمة خاصة بها في كيفية تحصيل الضرائب وانفاقها، فأخذها و طورها بعدهم الاغريق فتضمنت كتابات أفلاطون وأرسطو بعض الأفكار الاقتصادية العامة والقليل من التعليقات العرضية إلى المسائل المالية ، ولكن أفكارها الاقتصادية والسياسية بشأن الدولة والملكية لها شأن كبير في تطور الفكر الاقتصادي

في العصور اللاحقة وبالتالي تطور الفكر المالي في العصر الحديث. إلا أن ماليتهم العامة كانت تختلط بمالية حكامهم.

بعد قيام الدولة الإسلامية وضعت دعائم النظم الحديثة وسنت معالم واضحة للمالية العامة، فأنشأت بيت مال المسلمين يشمل على الإيرادات العامة وقواعد تحصيلها (الزكاة، الفيء، الغنائم،..) وعلى النفقات العامة للدولة وأوجه صرفها (نفقات الحروب، اعانات،..)، كما هدفت مبادئها لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي، والتمية الاقتصادية للدولة ففصلت بين مالية الدولة ومالية الحاكم. (خصاونة، 2014، ص27)

في العصر الحديث وبعد ازمة الكساد العالمي أخرج كينز المالية العامة من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد، فنشأت المالية العامة الحديثة مع ظهور الدولة الحديثة وتغير وظيفتها من الحارسة إلى المتدخلة، فزاد دور الدولة، فإضافة إلى دورها التقليدي (الأمن والحماية، العدالة) هدفت لإشباع الحاجات العامة وتحصيل كل الموارد المالية المتاحة، وبالتالي تطورت أنظمتها السياسية والاقتصادية، فعملت الدول على تأصيل قواعد ماليتها العامة بحصر إيراداتها ونفقاتها العامة (العكام، 2018، ص18). والشكل الموالي يوضح نطاق وظيفة المالية العامة:

الشكل (1): نطاق نشاط المالية العامة

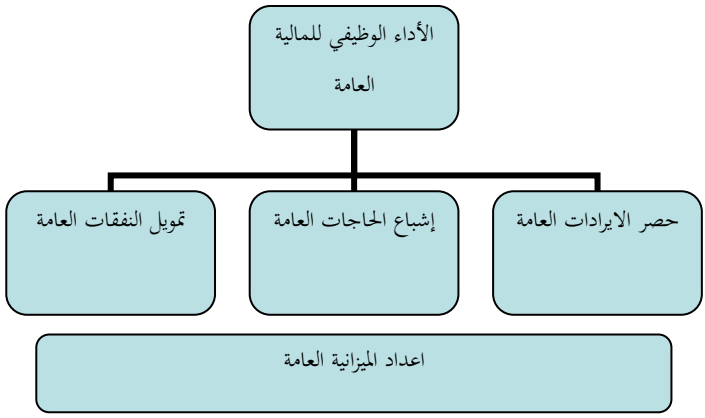

المصدر: (الهيثي و المثالي، 2006، ص11)

2. مفهوم المالية العامة: تعددت التعريفات والمفاهيم حول المالية العامة حسب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن أهمها:

- عرفها الاقتصادي تيلور (Taylor): " المالية العامة تبحث الأمور العامة كجماعة منظمة تديرها الحكومة، وهي بذلك تهتم بمالية الحكومة والأمور التي تتعلق بالعمليات المالية أو الخزانة العامة. ولذا فهي علم مالي وسياسات مالية ومشكلات مالية" (الأعسر، 2016، ص15).
- عرفها التقليديون بصفة عامة على أنها: "العلم الذي يدرس النفقات العامة والايرادات العامة اللازمة لتغطيتها والموازنة بينهما".

ولكن هذا التعريف لم يعد يتفق والتطور الذي لحق بدور الدولة وماليتها العامة.

- تعريفها الحديث هو: "المالية العامة تشمل الايرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة بكل وسائلها وتوجيهها واستخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتماشى وفلسفة الدولة" (القيسي، 2015، ص28).
- تعرف المالية العامة في الدول النامية بأنها: " تهتم بدراسة العلاقات النقدية بين وحدات النشاط الاقتصادي المختلفة وتوجيهها نحو أفضل وأمثل استخدام لمواردها بهدف تحقيق رفاهية أفراد لمجتمع ورفع مستوى المعيشة" (الأعسر، 2016، ص16).

فنجد أن المفهوم الحديث للمالية العامة احتل أهمية كبيرة جدا في الدول النامية، لأنه يعني التخلص من التخلف والقضاء على التبعية الاقتصادية، وتعني تغيير جذري في بناء الاقتصاد والمجتمع مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. فألقى المفهوم الحديث عبئا آخر على الدولة بتحصيل الأموال اللازمة لعملية التنمية، وواجب الرقابة على الموارد، وفرض توزيع جيد للدخل، (العامري و عقيل، 2020، ص18). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والغايات وجب على الدول النامية اجراء تعديل واصلاحات على ماليتها العامة.

3. مصادر المالية العامة، عناصرها ووظائفها:

يعتمد نظام المالية العامة في تحقيق أهدفه على عدة أدوات مالية

1.3. مصادر المالية العامة: تستمد المالية العامة مبادئها وتنظيماتها من المصادر الدستورية، التشريعية، والتنظيميةا نلخصها كما يلي:

- **المصادر الدستورية:** من خلال الدستور الذي يضع المبادئ الأساسية للمالية العامة، في الجزائر مثلا تنص المادة 64 من الدستور على ضرورة مساواة الجميع أمام الضرائب، المشاركة في الأعباء العامة حسب المقدرة التكليفية، الضريبة محددة بقانون وتحدث الأعباء المالية من ضرائب ورسوم بأثر فوري، ويحدد المدة القصوى للبرلمان من أجل المصادقة على قانون المالية في أجل أقصاه 75 يوم ابتداءا من تاريخ الإيداع. (أحمد، 2012، ص17)، وتنص المادة "120" إن التصويت على الميزانية من اختصاص البرلمان بغرفتيه، مع ضمان حسن استغلال الاعتمادات المالية المقررة لكل قطاع برقابة البرلمان المادة "160"، ورقابة مجلس المحاسبة المادة "170".

- **المصادر التشريعية:** وتتمثل قوانين المالية المصدر الأكبر إذ تفصل الإيرادات والنفقات لما يشبع الحاجات العامة للمجتمع في كل المجالات وما دامت الحاجات العامة تتقيد في فترات قصيرة ، يصدر قانون المالية كل سنة على أن يليه قانون مالية تكميلي لمواجهة الظروف المتجددة أما عمليات التحصيل والصرف فتكون وفقا للقانون المتعلق بمجلس المحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990 وثمة مصدر آخر يتعلق بمجلس المحاسبة المذكور لما له من دور فعال في مراقبة أموال الدولة.

- **المصادر التنظيمية:** وتتمثل في المراسيم المتخذة لتطبيق قوانين المالية.

2.3. عناصر المالية العامة: تقوم المالية العامة على عناصر أساسية للقيام بوظائفها وهي:

- **النفقات العامة:** تقوم الدولة بانفاق مبالغ مالية تدعى النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة، سواء كان ذلك لانتاج السلع أو الخدمات أو تحقيق أو عبر توزيع الدخول التحويلية الداخلية منها كانت أو الخارجية، لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتصحيح الاختلالات بإعادة توزيع الدخل القومي وتقديم الإعانات والمساعدات الاجتماعية.

- **الإيرادات العامة:** لتغطية النفقات العامة يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة ومصادر تمويلها، ويطلق على هذه المصادر "الإيرادات عامة"، وتحصل الدولة على هذه الإيرادات العامة من الدخل الوطني في حدود ما تسمح به ماليتها العامة، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الدولة الى مصادر خارجية،

- **الميزانية العامة:** الموازنة تعد كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية،وتعبر عن الخطة المالية للدولة تظهر بوثيقة الموازنة. وتتشكل الميزانية العامة للدولة حسب المادة"6" من القانون17/84 من التشريع الجزائري من النفقات والايرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. (لعجال، 2019، ص459)

3.3. وظائف المالية العامة: التطور التاريخي الذي عرفته المالية العامة وتعدد مصادرها وأدواتها أفرزت عنه عدة وضائف مالية نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل (2): الوظائف الأساسية للمالية العامة

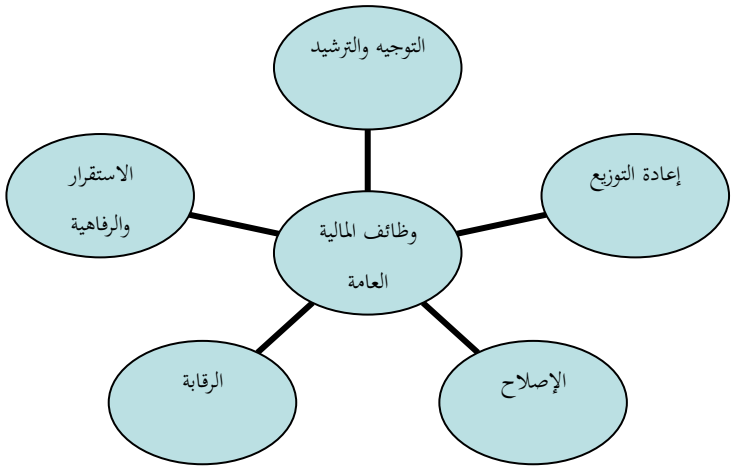

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (الوادي و عزام، 2007، ص44-45) و(أحمد، 2012، ص13)

فكفاءة المالية العامة لأي دولة تقاس بمدى تحقيقها لوظائفها مع توفر الأدوات اللازمة للمساهمة في دورها الفعال، فتسعى المالية العامة إلى حصر الموارد وتوجيهها نحو اشباع الحاجات العامة، وتستخدم أدواتها لاعادة توزيع الدخل القومي على الأفراد بطريقة عادلة لتوفير الاستقرار الاقتصادي ومحاربة المشكلات الاقتصادية، كما تضع الدولة نظام رقابة فعال لحماية المال العام من الضياع أو الاختلاس، لتأتي في الأخير لتصحيح الانحرافات التي كشفت عنها عملية الرقابة وإعادة اصلاح

أدوات المالية العامة لسد الثغرات ومواكبة التطورات المالية، لتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي والوظيفي.

ثانيا. تجربة اصلاح المالية العمومية بالمغرب ودورها في تحديث الميزانية العامة:

إن اصلاح المالية العمومية بالمملكة المغربية كان مرهون بالقيام بالعديد من الإصلاحات تقدمتها اصلاح الميزانية العامة، وإصلاح القانون التنظيمي للمالية ومراجعة قانون المحاسبة العمومية، وتعزيز الشفافية والمصداقية في المالية العمومية وهذا ما سنفصل فيه.

1. اصلاح القوانين التنظيمية للمالية:

عرف الإصلاح المالي بالمغرب العديد من المحطات أطرت كل منها نصوص قانونية عمد المشرع على اعتمادها استجابة للمتغيرات و كضرورة ملحة لمعالجة الاختلالات التي أبانت عنها عمليات التقييم، و في هذا الصدد نجد مجموعة من القوانين التنظيمية للمالية:

- الظهير الشريف رقم 1.63.326 الصادر في 21 جمادى الثانية 1383 (9 نونبر 1963) بشأن القانون التنظيمي للمالية. و الذي يعتبر بمثابة أول دستور مالي للدولة، و الذي كرس الترابط بين قوانين المالية و المخططات المعتمدة من طرف البرلمان، و الفصل بين القواعد والمبادئ الميزانياتية والمالية و تلك المتعلقة بالمحاسبة العامة و نظام الصفقات العمومية.
- الظهير الشريفة رقم 1.70.207 بتاريخ فاتح شعبان 1390 (3 أكتوبر 1970) بمثابة القانون التنظيمي للمالية و الذي تدارك الفراغ القانوني المتعلق بمآل المداخيل في حالة رفض أو عدم اعتماد الميزانية في الآجال القانونية.
- الظهير الشريف 1.72.260 بتاريخ 9 شعبان 1392 (18 شتنبر 1972) بمثابة القانون التنظيمي للمالية، التي استحدثت آليات جديدة للتصويت على مشروع قانون المالية، و كرست قانون تصفية موحد و نهائي .
- القانون التنظيمي لقانون للمالية لسنة 1998 و الذي تتمكن من جعل المقتضيات القانونية المؤطرة لميزانية الدولة تتلاءم مع مقتضيات دستور 1996 ، لاسيما تلك المتعلقة

بالتخطيط و عودة النظام البرلماني من غرفتين، مع مراعاة عدم القطع مع النهج الميزانياتي المعمول به منذ الاستقلال، و لقد أسهم البرلمان في إعداد القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.98.138 صادر في 7 شعبان 1419(26 نوفمبر 1998)، كما و قع تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 7.98 بالقانون التنظيمي رقم 14.00الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.195 بتاريخ 14 من محرم 1421 (19أفريل 2000).

- توج هذا الاصلاح بصدور القانون التنظيمي رقم 130.13 على ضوء دستور 2011، حيث اعتبر هذا القانون التنظيمي من طرف فقهاء القانون المالي " الدستور المالي للمغرب"، غير أن هذه المحصلة لم تأتي من فراغ بل سبقتها بعض التدابير التمهيدية من 2001، نعرض في الجدول الموالي مراحل اعداد واعتماد القانون التنظيمي رقم 13.130:

الجدول (1): مراحل اعداد واعتماد القانون التنظيمي رقم 13.130

السنة	المرحلة
2011	إعداد مشروع أولي للقانون التنظيمي لقانون المالية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية
2012	ملاءمة مضمون المشروع مع المبادئ الكبرى التي نص عليها دستور المملكة، والانفتاح على البرلمان عبر إحداث لجان مشتركة بين وزارة الاقتصاد والمالية وغرفتي البرلمان من أجل إغناء مشروع الإصلاح
2013	تقديم المشروع الذي تم إغناؤه أمام اللجنة المشتركة بمجلس النواب ومجلس المستشارين وتنظيم لقاء دراسي لفائدة الكتاب العامين لجميع القطاعات الوزارية حول مضمون وتفعيل القانون التنظيمي
2014	إيداع نص المشروع والمصادقة عليه بالبرلمان ونشر قرار المجلس الدستوري رقم 14/950 في 23 ديسمبر وإعداد صيغة جديدة لمشروع القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية
2015	المصادقة على الصيغة الجديدة لنص القانون التنظيمي من طرف البرلمان، وإصدار الظهير الشريف رقم1.15.62 (2 جوان 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية. وتم بتاريخ 15 جويلية 2015 إصدار المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

المصدر: (تقرير وزارة الاقتصادوالمالية، 2019، ص08)

يستند القانون التنظيمي رقم 13.130 على ثلاث ركائز أساسية وهي تعزيز نجاعة التدبير الميزانياتي وشفافية المالية العمومية والمساءلة، حيث تقوم هذه الركائز على واقعية الفرضيات التي انبنى عليها اعداد قانون المالية، وتقديم قوانين المالية بشكل صادق لمجموع إيرادات وتفقات الدولة، مما يتيح تتبع تنفيذ الميزانية، ويسمح بتقييم الثروة والوضعية المالية للدولة، كما يمكن من معرفة الكلفة الفعلية للسياسة العمومية. وهذا ما يبينه الجدول الموالي من خلال عرض المراحل الزمنية لتفعيله:

الجدول 2 (المراحل الزمنية لتفعيل القانون المالي التنظيمي 13.130)

السنة	إجراءات تفعيل القانون المالي التنظيمي
2016	• إدراج القواعد الجديدة لإحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛ • إرفاق مشروع قانون المالية بتقارير جديدة تتعلق بالمذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار والمذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة؛ • منع منح ترخيصات بالتزام مقدم بالنسبة لنفقات التسيير من الميزانية ؛ • منع إدراج نفقات التسيير بميزانية الاستثمار؛ • التقديم الجديد لجدول التوازن والقاعدة الجديدة لتأطير المديونية.
2017	• تطبيق محدودية اعتمادات الموظفين المفتوحة بموجب قانون المالية.
2018	• الهيكلة الميزانياتية الجديدة للميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية ؛ • إيداع مشاريع نجاعة الأداء باللجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية.
2019	• البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات.
2020	• إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الإحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين ؛ • التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات ؛ • إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بالتقرير السنوي حول نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة الأداء

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات (تقرير وزارة الاقتصاد والمالية، 2019، ص 10)

2. اصلاح الميزانية العامة بالمملكة المغربية:

أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بالمالية العمومية وعلى الخصوص على الموارد والتكاليف العمومية، لم تعد المقاربة التقليدية لتدبير الميزانية العامة قادرة على مواكبة هذه التغيرات، فكان لا بد من اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية تهدف لتحديث التسيير والتدبير المالي، وسيرا على النهج الدولي نحو اصلاح الميزانية قامت المملكة المغربية ومنذ سنة 2001 بإصلاحات هيكلية لتحديث ميزانية الدولة، تهدف لتعزيز شفافية المعطيات والانتقال بالميزانية من واقع التسيير القائم على المنطق إلى منطق جديد ترتكز فيه الميزانية على البرامج كاطار لتخصيص الموارد وتنفيذ النفقات العامة (Rachid, 2017). والاعتماد على نظام برمجة متعددة السنوات ونظام معلومات مدمج للتدبير الميزانياتي. وتمحور برنامج المقاربة الميزانياتية الجديدة بالمغرب على مبادئ أساسية وهي:

1.2. شمولية الاعتماد: تكون بمنح الآمرين بالصرف ونوابهم مرونة أكثر للتصرف في تسيير الاعتمادات الموضوعة دون الحاجة المسبقة لتأشيرة وزير المالية، في المقابل تحميلهم مسؤولية مباشرة في تحقيق النتائج والأهداف المبرمجة لهم، وقد تم تعديل المرسوم النتعلق بالقانون التنظيمي للمالية بمقتضى مرسوم بتاريخ 15 شوال 1422 (31 ديسمبر 2001) (بكشوا، 2013، ص150).

بدأ التطبيق الفعلي لهذا المبدأ بما يخص الميزانية العامة للدولة سنة 2002، وقد بدأ بخمس وزارات (المالية، الصحة، الفلاحة، الصيد البحري، التخطيط)، وتم تفعيله تدريجيا ليصل الى 13 وزارة مع سنة 2008 الى أن شمل جل الوزارات بالوقت الحالي، وللاستفادة من مرونة مبدأ شمولية الاعتماد وجب توفر شرطين: (يوسف،جابر و اليزيدي، 2014)

- ✓ إعادة هيكلة الكراسة الموازناتية المتعلقة بكل من ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار بشكل يجعل الشطر الأساسي لإنجاز برنامج أو مشروع أو عمل معين.
- ✓ تحديد مؤشرات مرقمنة بالنسبة للأهداف المتوخاة للتمكن من مقارنتها مع النتائج المنجزة فعليا.

2.2. التعاقد والشراكة: تقوم المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية على توطيد التعاقد بين الإدارات المركزية واللامركزية تعميقا لعملية اللاتركيز الإداري، وتحسينا للأداء والنتائج من خلال ابرام عقد بين الطرفين (الإدارات المركزية، الإدارات غير المركزية)، وتنعكس على الميزانية عبر اشراك الإدارات غير

الممركزة في اعداد البرامج والمشاريع التابعة لها، ومنحها بعض الاختصاصات مع وضع الوسائل اللازمة لذلك رهن اشارتها لأداء مهمتها بكفاءة وفعالية. (طارق، 2014-2015، ص64)

ويهدف هذا الأسلوب الحديث بالتوافق بين الطرفين لتحقيق مجموعة أهداف مبرمجة مسبقا، وذلك من خلال كل سنة في اطار برنامج يمتد على ثلاث سنوات، ومنه فالالتزامات بين الطرفين تمتد ل ثلاث سنوات. (AIDEN, 2005, p44)

كما تقوم المقاربة الجديدة على اشراك المجتمع المدني في تدبير الميزانية، أي تقوم على قاعدة الشراكة بين الدولة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية من خلال حوار مباشر وموجه صوب التعاون والتنافس في كيفية تسيير وتدبير المشكلات التنومية لضمان جودة المرفق العام. (Pierre, 2002, p163)

فأصبح المجتمع المدني شريكا أساسيا للحكومة في تخطيط وتنفيذ السياسات العامة. (تقرير وزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، 2016، ص73)

3.2. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات: تكون ببرمجة متوسطة المدى للنفقات وفقا للمقاربة الميزانياتية الجديدة، هدفها ضمان اسقرار تنفيذ الميزانية من خلال تغيير ارتكاز مسار الميزانية من سنة مالية واحدة إلى مسار متوسط (ثلاث سنوات) مع ضرورة التقيد باحترام الأهداف الموضوعة ومسايرة التطورات والتأثيرات ذات المدى الطويل لقرارات الاعتماد. (kaada, 2017, p12)

وقد نص القانون التنظيمي 13.130 لقانون المالية على الاستناد ببرمجة ميزانية لثلاث سنوات عند اعداد قانون المالية ، مع تحيينها سنويا لمسايرة التطورات الحاصلة.

الجدول(3): البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات"2019،2020،2021" لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة بالدرهم مغربي

	قانون المالية لسنة 2018	الاسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية لسنة 2019	الاسقاطات 2020	الاسقاطات 2021
نفقات الموظفين	000 100 54	353 790 55	000 912 52	442 153 61	658 874 62

نفقات المعدات والنفقات المختلفة	000 503 40	400 406 42	000 503 41	000 118 37	000 668 36
نفقات الاستثمار	000 030 30	000 450 49	000 030 35	000 860 42	000 760 45
المجموع	000 633 124	753 646 147	000 445 129	442 131 141	658 302 145

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (مشروع قانون المالية، 2019، ص10)

4.2. مقاربة النوع الاجتماعي: الميزانية التي تعتمدعلى مقاربة النوع الاحتماعي هي التي تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء بمختلف الشرائح وتوزيع الموارد فيما بينهما، فهذه المقاربة تهدف لتحقيق العدل والمساواة من خلال التنسيق بين السياسات العمومية والبرامج والميزانية، وإعادة ترتيب الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات من أجل دفع وتيرة الانصاف والعدالة الاجتماعية دائما إلى الأمام.

كما انخرط المجتمع المدني في مقاربة ميزانية النوع الاحتماعي، حيث أصبحت بعض الجمعيات النسائية رائدة في مبادرات ميزانية النوع الاحتماعي على مستوى المحلي، عن طريق تنظيم حصص تكوينية وتحسسية لصالح المنتخبين والأعوان المكلفين بالتخطيط والميزانية على المستوى المحلي، وجمعيات حقوق المرأة والتنمية. (طارق، 2014-2015، ص90)

قامت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة منذ سنة 2011، بالاعتماد على ميزانية مقاربة النوع الاحتماعي عن طريق احداث شبكة مشتركة بين الوزارات من أجل ادماج مبدأ المساواة بين النساء والرجال لتحقيق أهداف وبرامج اصلاح الإدارة العمومية، وكذا تحفيز مختلف الوزارات لاعتماد هذه المقاربة. (وزارة الوظيفة العمومية، 2020)

3. تدعيم الشفافية والمساءلة:

قامت دولة المغرب بسلسلة من القروض (قرض سياسات التنمية الأول، قرض سياسات التنمية الثاني) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة (200 مليون دولار) عن كل قرض، بهدف تعزيز

وتعميق الإصلاحات المالية المعتمدة لدعم الشفافية والمساءلة وذلك من خلال تحسن أداء الميزانية وإصلاح نظام الصفقات العمومية، وتفعيل الرقابة المالية على النفقات العامة والمؤسسات، كما عملت على تشجيع الحكامة المفتوحة عن طريق تقوية مشاركة المواطن واستشارة الجمهور تماشيا مع الدستور الجديد لتدعيم شفافية المالية العمومية. (The World Bank, 2020)

وكانت توجه القروض الخارجية للقطاع العمومي حصريا للمشاريع المدرجة في الميزانية العامة ولدعم الإصلاحات، وللجهود الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية وللجماعات الترابية، وهذا ما يوضحه الشكل (3) الموالي، حيث نلاحظ توجه القروض الخارجية للقطاع العمومي لدعم الإصلاحات ولانجاز مشاريع الميزانية بنسبة 29% و3% على التوالي من اجمالي السحوبات، ويعتبر المقرضون متعددو الأطراف وخاصة صندوق النقد العربي، البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير، الجهات المقرضة الرئيسية لدعم الإصلاحات. (تقرير حول الدين العمومي، 2020، ص35)

الشكل(3): التوزيع القطاعي للقروض الخارجية لسنة 2019

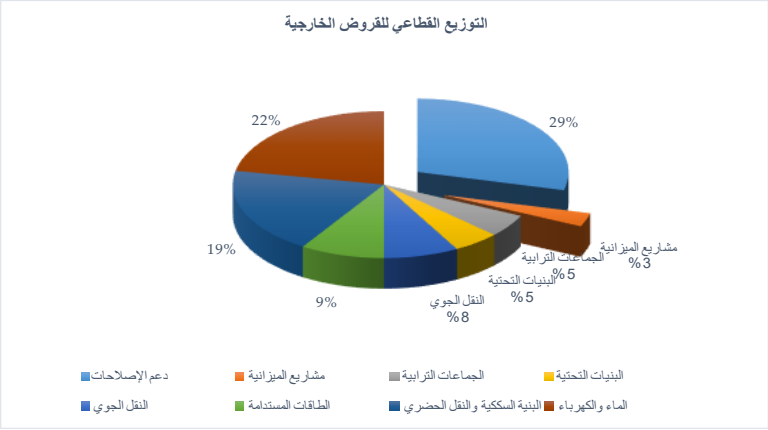

المصدر: (تقرير حول الدين العمومي، 2020، ص35)

1.3. تحسين الشفافية والمنافسة في ابرام الصفقات العمومية: كان من أولويات الحكومة المغربية لتحسين الشفافية والمساءلة في المالية العمومية، اصلاح نظام الصفقات العمومية، فمن خلال قرض سياسات التنمية فهي تتجه نحو تحديث المرسوم الخاص بالصفقات العمومية، واحداث هيئة تنظيمية

(اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية) تتكفل بإعداد السياسات وتحضير الدورات التدريبية ومعالجة كل الانشغالات المطروحة.

2.3. تحسين المراقبة المالية: من أجل حماية الأموال العمومية، ومواكبة مسلسل اصلاح الميزانية العامة بالمغرب، وجهاز مراقبة نفقات الدولة بشكل خاص، اتخذت في هذا السياق تدابير جديدة، وتم اصدار العديد من القوانين التي تدخل في إطار اصلاح المراقبة على تنفيذ الميزانية العامة، وملاءمته مع المقاربة الجديدة للميزانية المرتكزة على النتائج، إضافة إلى دعم دور البرلمان في مناقشة ومراقبة المالية العمومية بتنويع المعطيات المقدمة له وضبط الجدول الزمني لإعداد ودراسة قانون المالية والتصويت عليه، لتقليص آجالها وكلفتها.

3.3. تعزيز مشاركة المواطنين: وتكون من خلال الولوج إلى المعلومة التي أصبحت ضرورية لمساءلة الحكومة والمشاركة الفعلية للمواطنين، وهذا ما أقره الدستور الجديد (2011) بحق مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الحكومية، من خلال تمكينهم من المقارنة بين مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية في صورتها النهائية.

ثالثا. تقييم مساهمة الإصلاحات المالية في تحديث الميزانية العامة بالمملكة المغربية واسقاطها على الجزائر:

لقد عرفت المملكة المغربية عدة إصلاحات مالية وقانونية في مجال تحديث ميزانياتها العامة، فسنقوم بتقييم هاته الإصلاحات والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، واسقاطها على الجزائر لاستخراج الدروس التي يمكن أن تستفيد بها من خلال التجربة المغربية.

1. تقييم التحكم في التوازن الميزانياتي:

ارتبطت القواعد المالية الجديدة بالتحكم في التوازن الميزانياتي عبر منع ادراج نفقات التسيير بميزانية الاستثمار، وتحديد طبيعة النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، وتحديد سقف الاعتمادات المرحلة في 30 % من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار، إضافة إلى تكريس محدودية الاعتمادات المفتوحة برسم فصول الموظفين. وهكذا، تعكس ميزانية الدولة، المتمحورة حول البرامج، السياسات القطاعية الكبرى .ولتوجيه وقياس وتحسين فعالية تنفيذ ميزانية الدولة، يتم، بالنسبة لكل برنامج، تحديد منهجية أداء تشمل استراتيجية البرنامج وأهداف الأداء التي تنبثق من هذه

الاستراتيجية وكذلك مؤشرات الأداء (بالأرقام) التي تمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف. (وزارة الاقتصاد والمالية، 2019، ص11)

كما أن التحكم في التوازن الميزانياتي يمر عبر ترشيد الانفاق العمومي وذلك بأن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة، فتضمن القانون التنظيمي للمالية 13.130 عقلنة استعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، (مودن، 2017، ص50)

والجدول الموالي يبين لنا انعكاسات إجراءات القانون التنظيمي للمالية العامة على تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة:

الجدول (4): تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2017 و2018 –المبالغ: درهم مغربي–

	سنة 2017			سنة 2018		
	التوقعات	الإنجازات	نسبة الإنجاز	التوقعات	الانجازات	نسبة الانجاز
I. النفقات						
نفقات الاستغلال	3.559.230.569,07	1.868.402.221,81	52,49 %	4.105.364.007,59	2.127.234.928,35	51,82 %
نفقات الاستثمار	2.920.668.680,41	1.080.986.989,67	37,01 %	3.533.991.863,66	722.520.839,23	20,44 %
مجموع النفقات	6.479.899.249,48	2.949.389.211,48	45,52 %	7.639.355.871,25	2.849.755.767,58	37,30 %
2–المداخيل						
اعانة الاستغلال	821.812.154,00	696.364.487,96	84,74 %	1.254.024.720,00	1.211.061.639,51	96,57 %
اعانة الاستثمار	153.110.000,00	137.312.426,20	89,68 %	120.800.000,00	126.190.073,80	104,46%

مجموع الإعانات	974.922.154,00	833.676.914,16	85,51%	1.374.824.720,00	1.337.251.713,31	97,27%
مداخيل ذاتية *	2.658.642.167,04	2.209.513.448,76	83,11%	2.076.511.279,77	2.128.814.151,38	102,52%
المجموع	3.633.564.321,04	3.043.190.362,92	83,75%	3.451.335.999,77	3.466.065.864,69	100,43%
فائض المداخيل على الأداء برسم تدبير السنة السابقة	4.353.555.504,90	4.638.805.119,23	106,55%	4.406.070.565,03	4.668.270.989,21	105,95%
المجموع العام للمداخيل	7.987.119.825,94	7.681.995.482,15	96,18%	7.857.406.564,80	8.134.336.853,90	103,52%

المصدر: (تقرير وزارة الاقتصاد والمالية، 2020، ص67)

من خلال معطيات الجدول رقم (8) فإننا نلاحظ ان المبلغ الإجمالي لنفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة خلال سنة 2018 يقدر بحوالي 2.849,75مليون درهم مغربي، مقابل اعتمادات ناهزت مبلغ 7.639,35مليون درهم مغربي برسم قانون المالية السنوي، وهو ما يمثل نسبة انجاز عامة في حدود 37,30%. كما أن نسبة المداخيل العامة لسنة 2018 (103,52%) ارتفعت قليلا مقارنة بسنة 2017 (96,18%). وهذا ما يؤكد أن إجراءات الإصلاح التي مست القانون التنظيمي قد انعكست على التحكم في التوازن الميزانياتي وترشيد نفقات الدولة.

2. تقييم واقع تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر:

على غرار الدول النامية والمملكة المغربية انخرطت الجزائر في تطبيق برامج الإصلاح المالي، وحكامة المالية العمومية وشفافيتها والذي ارتكز على اصلاح تسيير نظام الميزانية وتطوير نظام مدمج لتسيير المالي والمحاسبي ليستجيب لمعايير شفافية المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي، فبذلت الجزائر مجهودات في هذا المجال خلال السنوات الماضية، وذلك عبر عدة خطوات.

1.2. تبني مشروع عصرنة أنظمة الميزانية:

انطلقت الجزائر في مشروع عصرنة أنظمة الميزانية في سنة 2005 أين أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب استشارات كندي (CRC SOGEMA) من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي (crédit N° 7047-AL)، لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت من صياغة أهم أهداف هذا المشروع: (حاج أمال، 2018، ص3)

- **اصلاح الميزانية العامة:** بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى التوجه نحو نظام جديد لتسيير النفقات، والانتقال الى ميزانية البرامج بالارتكاز على:

–تحديث اعداد الميزانية العامة للدولة بالانتقال من الميزانية السنوية الى نظام متعدد السنوات.

–العمل على تحسين عرض ونشر الميزانية العامة بما يكفل تحقيق الشفافية وسهولة القراءة والفهم.

–استحداث إجراءات تسيير النفقات العمومية وتنفيذها بهدف تحقيق نجاعة أكثر.

- **اصلاح نظام المعلومات:** بهدف رقمنه عمليات التسيير المالي والمحاسبي في إطار تحديث الأنظمة الميزانياتية كان لا بد من تحديث كل ما يتعلق بنظام المعلومات باستخدام آليات تكنولوجية متطورة بالارتكاز على: (ايمان عيدوس وسفيان بن بلقاسم، 2019، ص28)

–اعداد مخطط توجيهي يكون خاص بوزارة المالية.

–تحسين الهياكل التكنولوجية والإدارية بإنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي على مستوى كل المديريات التابعة لوزارة المالية.

–تصميم وتطوير أنظمة معلومات مدمجة لعمليات التسيير الميزانياتي.

- **اصلاح إجراءات تنفيذ النفقات العمومية:** يهدف هذا الإصلاح إلى تقليص مدة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ الإجراءات المالية للدولة، من خلال إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية، وإعادة صياغة المخطط المحاسبي للدولة، فأوكلت مهمة دراسة واعداد هذا الجزء إلى مجمع الاستشارات الفرنسي (سنة 2007)، وخلصت أعماله إلى مجموعة من الدراسات والتقارير شملت على:

-وضع أسس تنظيمية وتقنية للإطار المحاسبي الجديد للدولة (الانتقال إلى محاسبة الذمة).

– تكوين مسيري وإطارات وزارة المالية والوزارات المنفقة حول المقاربة الجديدة في هيكلة النفقات العمومية وإجراءات تنفيذها.

-مخطط توجيهي لتكييف الواقع المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية. (حاج أمال، 2018، ص4)

2.2. تبني الجزائر لقانون عضوي جديد المتعلق بقوانين المالية:

اتجهت الجزائر إلى مراجعة عميقة للقانون الأساسي المتعلق بالقوانين المالية 84-17 فرضتها الأوضاع الاقتصادية والمالية في ضوء الإصلاحات المالية العمومية، وتحديث نظام الميزانية العامة للدولة. فجاء تبني مشروع قانون عضوي جديد المتعلق بقوانين المالية 15-18 (15-18، 2018) المؤسس على مبدأ البرامج، ويهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية الإصلاحات المالية وتعزيز الشفافية والمصداقية في اعداد الميزانية العامة. (Sadoudi, 2017, p23)

وتتضمن أحكام هذا القانون العضوي الجديد تكامل مع عناصر تحديث نظام الميزانية العامة للدولة من خلال ما يلي:

- **التسيير القائم على البرامج والنتائج:** أوضحت مواد القانون العضوي لقوانين المالية بأن قانون المالية يرخص مجمل الموارد والنفقات لسنة مالية لتحقيق برامج الدولة وفقا للأهداف الموضوعة والنتائج المرجوة، وفي كيفية تنفيذ الاعتمادات وفق البرامج عوض التوزيع. (مفتاح، 2016، ص335)

- **مقاربة تعدد السنوات للميزانية:** تساهم قوانين المالية في إطار متوسط السنوات للميزانية بوضع تقديرات للموارد والنفقات لمدة 03 سنوات ليساهم في تطبيق مبدأ التسيير وفق البرامج القائم على النتائج، فهو يقدم نفس التفصيل المعمول به في الإطار السنوي للميزانية إضافة لتوقعات السنتين المواليتين، فالرؤية متوسطة المدى تساعد في عمليات اتخاذ القرار. (عبد الغني و عبد اللطيف، 2019، ص52)

- **وضع مدونات الميزانية:** لتوفير الشفافية والمصداقية في الميزانية العامة وسهولة قراءة وفهم أرقامها ومؤشراتها أمام الجمهور، ينص القانون العضوي الجديد للمالية على العامة على تعديل طريقة تصنيف النفقات العامة لتتماشى وتحديث نظام الميزانية العامة، فتكون مدونات الميزانية

حسب: النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقة، الوظائف الكبر للدولة، حسب الهيئات الإدارية المختصة بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة. (مفتاح، 2016، ص336)

إن القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية لم يدخل حيز التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية، فقد تم تحديد تدرج زمني لتطبيق هذا القانون، فقوانين المالية لسنة 2021، وسنة 2022 تبقى خاضعة لأحاكم القانون الأساسي المتعلق بقوانين المالية 84-17، في حين أن قانون المالية لسنة 2023 وكذا القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة نفسها، ستكون أول قانون مالية يتم فيها إعداده ومناقشته وتنفيذه وفق لأحكام القانون العضوي الجديد. (الهيثي عبد الغني و عبد اللطيف، 2019، ص54)

3. متطلبات اصلاح الميزانية العامة بالجزائر والدروس المستفادة من تجربة مملكة المغربية:

ان الإصلاحات التي عرفتها المملكة المغربية في منظومة ماليتها العمومية، أثرت وبشكل كبير على تحديث نظام ميزانياتها العامة والانتقال بها من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، باعتمادها على مجموعة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية، لكن دون انكار وجود بعض المعوقات التي حالت دون الوصول إلى بعض الأهداف المسطرة. لذا ومن خلال تقييمنا للتجربة المغربية واسقاطها على الجزائر، نستخلص بعض الدروس:

-تفعيل شمولية الاعتمادات، وذلك من خلال منح الآمرين بالصرف الحرية في تسيير الاعتمادات المالية وإعادة توزيعها، مثلما منح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب الآمرين بالصرف الحرية في إعادة توزيع المشاريع (العمليات) داخل نفس البرنامج أو الجهة.

– تفعيل البرمجة متعددة السنوات، وهذا بهدف تحديد أولويات السياسة العمومية والسهر على سيرورتها، فهي تقدم رؤية أفضل للمسيرين لتسيير برامجهم. (اللكخي، 2015، ص83)

– تحديث الإدارة العمومية، تكون عبر تأهيل الموظفين وتكوينهم، ورقمنة الإدارة باستخدام التكنولوجيات الحديثة، لتحقيق النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل تلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات بنجاعة.

– تطوير النظام المحاسبي، باعتباره يلخص عمليات تنفيذ نظام الميزانية العامة ويعزز الشفافية والمصداقية في مخرجات هذا النظام. (kaada, 2017, p18)

– مقاربة النوع الاجتماعي، أو كما يطلق عليها جندرة الميزانية، فقامت المغرب بادماج هذه المقاربة تحقيقا للعدل والمساواة، عن طريق التنسيق بين البرامج العامة وا تسيير الميزانية، واشراك المجتمع المدني.

الخاتمة

باعتبار الميزانية العامة للدولة أساس النظام المالي، والانتقال بها من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج القائمة على نجاعة الأداء ومن خلال دراستنا لتجربة المملكة المغربية في هذا المجال وتعرفنا على موضع الجزائر من هذه الإصلاحات المالية، سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها:

- ان اصلاح المالية العمومية وتعزيز الشفافية فيها، يكون عبر التحكم في التوازن الميزانياتي، وعقلنة وترشيد استعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، إضافة إلى المصداقية المحاسبية والميزانياتية، وادماج البعد الجهوي والزمني والنوعي في تسيير الميزانية العامة;
- ترتكز الإصلاحات المالية المدعومة من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على ضرورة تطوير نظام مدمج لتسيير المالية العامة، وتشجيع الحكامة المفتوحة من خلال اشراك المجتمع المدني قصد مساءلة حكومتهم;
- تعد تجربة المملكة المغربية رغم تواضعها والعراقيل التي مازالت تواجهها، مكن قانونها التنظيمي الجديد للمالية 13.130 من احداث فروق كثيرة بين التدبير التقليدي للميزانية العامة والتدبير الحديث المرتكز على النتائج، وهذا بعد قيامها بإدراج مبدأ شمولية الاعتمادات كإحدى المرتكزات المقاربة الجديدة للميزانية، وتفعيل البرمجة متعددة السنوات، إضافة إلى اعتماد مبدأ التعاقد والشراكة بين القاع العام والخاص والمجتمع المدني;
- تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر تأخر في تنفيذه لتزامنه مع الإصلاحات الهيكلة على مستوى وزارة المالية وتأخر صدور القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، فبالرغم من تحديد موعد تطبيقه، إلا أن التأجيل المتكرر على مستوى تكوين الموظفين المعنيين يجعل آجال تنفيذه محل شك.

اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة المعروضة وعرض التجربة المغربية في هذا المجال، نخلص إلى:

- الفرضية الأولى والتي تنص على أن (اصلاح المالية العمومية بما يضمن الشفافية و المساءلة و تحديث نظام الميزانية العامة للدولة، يتطلب دعم الهيئات الدولية ذات العلاقة) مثبتة وصحيحة;
- الفرضية الثانية والتي تنص على أن (تفعيل مشروع القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية يساهم في تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر، لتبنيه الأطر الحديثة لتفعيل نجاعة الأداء والشفافية والمصداقية في الميزانية العامة) مثبتة وصحيحة.

توصيات الدراسة:

- أن تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر مازال قيد التنفيذ، لذا، فهو يتطلب توفير النظام المحاسبي على أسس وقواعد مطورة وموثوقة لمتابعة وتفعيل آليات الرقابة على الميزانية العامة ;
- على الجزائر الاستفادة أكثر من التجارب العالمية في هذا المجال لتخطو خطواتها في اصلاح ماليتها العمومية وبالتالي تحديث نظام الميزانية العامة، والعمل على تكوين وتأهيل الأعوان المكلفين بهذا الإصلاح، إضافة إلى دمج التكنولوجيات الحديثة في الاعلام والاتصال لخلق قيمة مضافة لتنفيذ سياسات المالية العمومية، وإعادة النظر في اعداد وتنفيذ قوانين المالية.

آفاق الدراسة:

كآفاق مستقبلية للدراسة وانطلاقا من نتائج وتوصيات المذكورة أعلاه نقترح:

- دراسة رقمنة نظام الميزانية العامة في الجزائر كآلية لتحديثها ;
- دراسة مدى مساهمة تفعيل مشروع القانون العضوي رقم 15- 18 المتعلق بالمالية العمومية في تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر.

المراجع:

1- أعاد، حمود القيسي. (2015). ***المالية العامة والتشريع الضريبي***، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

2- الأعسر، خديجة. (2016). ***اقتصاديات المالية العامة***. القاهرة: دار الكتب المصرية.

3- بكشوا، محمد. (2013). ***الاطار القانوني والمؤسساتي لاصلاح الميزانية***. مجلة الفقه والقانون بالمغرب (4)، 161-137.

4- جابر،يوسف; واليزيدي ,منير .(2014). ***اصلاح الميزانية رؤية مقارنة***، مجلة البرلمان الالكترونية متاح على : www.barlamane.com (اطلع عليه في 2021/02/12 ، 11:14)

5- حاج، جاب الله، أمال .(2018) .***تطبيق الادارة الالكترونية في وزارة المالية*** .*المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، أيام 26-27 نوفمبر* .الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

6- حدادي،عبد الغني, وبن زيدي، عبد اللطيف .(2019) .***أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة: قراءة مالية للقانون 18-15*** .مجلة التكامل الاقتصادي، *المجلد 07 (02).*

7- خصاونة،محمد. (2014). ***المالية العامة النظرية والتطبيق.*** عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

8- خير، العكام، محمد. (2018). ***المالية العامة1.*** دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

9- العامري، سعود جايد، مشكور، و عقيل، حميد جابر، الحلو. (2020). ***مدخل معاصر في علم المالية العامة.*** عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

10- عبدوس، إيمان و بن بلقاسم، سفيان. (2019). ***الاتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية كآلية لابلاغ الأداء المالي الحكومي–دراسة مقارنة–*** . مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي *المجلد 13 (03)*، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 33-14. متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105323 (اطلع عليه في: 2020.12.28)

11- *القانون العضوي(18-15). المتعلق بقوانين المالية المعدل لقانون 1984 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018* .الجزائر: الجريدة الرسمية (53).

12- اللبخي, طارق .***(2015-2014) .اصلاح الميزانية العامة، أطروحة دكتوراه في القانون العام***: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

13- لعجال، لعمرية. (2019). ***دراسة وتحليل الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2021-2019***. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، *المجلد12 (2)،الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة*، 464-451. متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104197 (أطلع عليه في 2021.01.15)

14- مفتاح, فاطمة .(2016) .***الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية*** .*مجلة القانون والعلوم السياسية بالجزائر(04). 345-319.*

15- مودن, عثمان .(2017) .**القانون التنظيمي للمالية واصلاح المالية العمومية بالمغرب**، .*يوم دراسي حول المالية العامة في المغرب إصلاحات وقيود: المدرسة العليا للتكنولوجيا بمكناس، المغرب.* 42-52.

16- الوادي، محمود حسين وعزام، زكرياء أحمد. (2007). ***مبادئ المالية العامة.*** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

17- وزارة التضامن والمرأة . (2016) ***تقريرعن حصيلة 2012-2016*** .المملكة المغربية.

18- وزارة الاقتصاد والمالية .(2009) .***تقرير النوع الاجتماعي***، المملكة المغربية.

19- وزارة المالية والاقتصاد .(2019) .**القانون التنظيمي للمالية**: رافعة من أجل تحديث التدبير العمومي .*مجلة المالية (3)*،المغرب، 62-1.

20- وزارة المالية والاقتصاد.(2019) .**تقرير عن مشروع قانون المالية**، المملكة المغربية.

21- وزارة الاقتصاد والمالية .(2020) .***تقرير حول الدين العمومي*** .المملكة المغربية.

22- وزارة الاقتصاد والمالية .(2020) .***تقرير حول مرافق الدولة المسير بصورة مستقلة***، المملكة المغربية.

23- وزارة الاقتصاد والمالية. .(2020) .***مرصد مقاربة النوع الاجتماعي للمملكة المغربية*** .متاح على: http://www.ogfp.ma (أطلع عليه في 2020.12.09 :13.07)

24- الهيتي، نوزاد، عبد الرحمان ، وملثالي، مُحَّد عبد اللطيف. (2006). ***المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة***. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

25- يحياوي، أحمد. (2012). ***اصلاح الميزانية العامة للدولة وأثرها على تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري في الجزائر 2009-1995***. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية: جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

26- Bank, T. W. (2020). ***Retrieved from World Bank Group Finances***: online: https://finances.worldbank.org/dataset/World-Bank-Morocco-Citizen-Engagement-Nano-Survey-/tg37-mj88 (vésité le: 12.05.2020)

27- EL Hassania, A. (2005). ***la reforme budgétaire au Maroc***. Revue marocaine d'audit et développement *(21)*, Maroc.

28- Direction générale du budget. (2008). ***Rapport d'Etat d'avancement du prêt n°7047-AL-MF/DGB/février***.

29- kaada, r. (2017). ***La nouvelle approche budgétaire: objectifs et difficultés***. Une Journée d'Etude sur : « Les Finances Publiques au Maroc Réformes et Contraintes» Le 10 mars 2017 (pp. 3-24). Meknés: L'Ecole Supérieure de Technologie.

30- Ministère des finances. (2005), ***communication portant sur la reforme de la comptabilité de l'état***, direction générale de la comptabilité, Algérie,

31- Sadoudi, A. (2017), ***Les Principaux Elements De La Reforme Budgetaire En Algerie***, Revue Algérienne de finances publique (01) 7 ,Algerie : Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen,pp**:** 9-23. Online : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87240 (visité le: 01.03.2021)

32- Teisserence, P. (2002). ***Les politiques de développement local. Paris***: collection des collectivités territoriales,Economica, 2éme édition.